

مشكلة التقريب
و
أزمة المقاربات

إبراهيم خليل



مشكلة التقريب و أزمة المقاريبات

إسماعيل عفاي



حقوق الطبع محفوظة لدار مشعر
الطبعة الأولى - ١٤٢٩هـ

المقدمة

أظهرت الأحداث المتعاقبة على العالم الإسلامي أنه لا تكفي المجاملة في مقام نشدان التقريب والوحدة، بل وجب أن يكون سؤال التقريب والوحدة الإسلامية امتحاناً للعقل الإسلامي في اللحظات الأليمة والمنعطفات الكبرى التي تمرُّ بها الأمة الإسلامية. وقد وضح بما فيه الكفاية اليوم أن عنوان «الأمة الإسلامية» و مفهوم «الرَّابطة الإسلامية» ليس أنه بات مهدداً بالانقراض فحسب، بل بات يُلاحظ أن أكبر مفارقة يعيشها مسلمو اليوم هي أنهم أصبحوا أغرق

الأمم في آفة التجزئة والتشردم.

فأضحت فكرة الأمة والعالم الإسلامي تعبيراً مجازياً لا يجد في دنيا المسلمين مصداقاً واقعياً مشحناً.

و ربما ستظل الأمور على حالها ما دام العقل الإسلامي المعاصر قد ركب العناد في الأعم الأغلب، حتى بات غير محصن من اختراق النزعات الطائفية المقيتة. وهذا هو الداء المزمع الذي ما برح فناء الأمم - منذ زمن بعيد - يتحقق على يده.

لم يكن العالم الإسلامي منذ فترة طويلة مهتماً لطرح الأسئلة الجذرية في مواجهة مشكلاته الكبرى، بل اكتفى بأنصاف الحلول والترقيع والمعاملة والالتفات على مشكلاته. إننا وبتعبير آخر لم نكن في قائمة الحلول المسكنة؛ لأننا لم نكن في قائمة الأسئلة الجذرية التي سمحت لآفاتنا وأمراضنا أن تستفحل أكثر فأكثر، حتى غدا داء الفرقة والطائفية سرطاناً ما فتئ يتوسّع

وينهش في جسد الأمة ويَعِدُّها بموت محقق.

لقد ظَلَّتْ الثقافة الإسلامية منذ عهد بعيد مرتَهنةً لثقافة عدم الذنوّ من الاستشكالات الكبرى والأسئلة الجذريّة. فكان الخوف من الفتنة غولاً يجتاح العقل المسلم ويبعثه على الانزواء والسُّلبيّة، دون أن يدرك بأنّ الفتنة هي في جوهرها امتحانٌ وابتلاءٌ للأمة، وجب فيه على العلماء الصّدّيّ له بالقول الصّادح والصّبر على البلاء. وقد بات واضحاً - أيضاً - أن بعضاً من العلماء وقعوا في فخّ هذا الامتحان، وبدل أن يراهم الصّدّع صبّوا الزيت على النار.

يتساءل المتابعون لوقائع المؤتمرات والفعاليات التي تُعقد من أجل بحث مسألة التّقریب بين المذاهب والوحدة بين المسلمين حول جدوى هذه الفعاليّات ومدى تأثيرها، وهل تأتي بما هو حقيقٌ ببناء التّقد وخلق مناخ للاستئناس بين التّاشطين الدّينيّين من

شئى المذاهب الإسلامية؟!

لكن ما يبدو ملحاً في هذا السياق أنه هل استطعنا أن نؤسس مبانٍ تقريبيةً ووحديةً، بغية الوصول إلى نسقٍ تقريبيٍّ ووحديٍّ مفهوميٍّ يجعل لهذه المسألة معجمها الذي يرفد الوعي التقريبي والوحدوي بعلمٍ كاملٍ في المقام، و ثقافة نسقيةٍ تحول النداء إلى التقريب والوحدة إلى علم، وليس مجرد نداء يتيم وتظاهرات يتفرد بها فاعلون، قد يكونون نافذين في مجتمعاتهم و قد لا يكونون، قد تكون لهم صولةٌ بالغةٌ و قد لا تكون، قد يشكلون الوسيط الكفوء و قد لا يفعلون.

فالتحول بتظاهراتنا وفعالياتنا الوجدانية والتقريبية إلى غودجٍ إرشاديٍّ جديدٍ أمرٌ مطلوبٌ اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى، كما أن رسم استراتيجيات جادة ومتخصصة تبني على مقاربات ليس فقط وعظيمة

وخطائية، بل تحتل فيها تخصصات كثيرة مكانة محترمة.

وبعبارة أخرى: إن المطلوب والملح أن تعالج مسألة التقريب والوحدة ليس فقط بنموذج إرشادي فقهي وعقلي وكلامي وربما إنشائي، كما هو حال نداءاتنا اليوم للتقريب والوحدة، بل المطلوب أن تدخل تخصصات تغور بالمطلب بمقدار عمق الآفة وتحذر المرض.

فمشكلة التقريب والوحدة ليس بالضرورة أن تكون دينية أو فقهية بحتة، بل هي ثقافية واجتماعية واقتصادية وجغرافية ومناخية....

وعليه، وجب أن تكون المقاربة سوسيو - ثقافية وتاريخية واقتصادية وانثربولوجية وسيكولوجية و...

إن المعايير السريعة لما عليه واقع الفعاليات والتظاهرات التي تشهدها اليوم في بحث هذه المسألة،

هي تكرارٌ مملٌ أحياناً، يصيب الوعي بالضجر، ويفقد جاذبيته عند المخاطب، فكأننا أمام حالةٍ مهرجانيةٍ و مواسم يضرب لها موعدٌ روتيني، فلاتأتي بجديدٍ يرفد انتظارات الناس بالمجديد.

إننا نتساءل: لماذا نجد أن المذاهب نفسها المتصارعة في هذا البلد قد تتآخى في بلد آخر؟!

ولماذا كلما حلت الأزمات بالمسلمين لاح من جديد شبح الفتنة الطائفية و الفرقة، كما لو أن هذه الآفة لم تعالج في عالمنا الإسلامي قط؟!

ولماذا يصرُّ المسلمون أن يفتخروا بأنهم أمةٌ بلغت المليار والتصف بينما هذا العدد لا يكتمل إلا إذا دمجنا كافة الطوائف و الفرق الإسلامية؟!

ولماذا أصبح لنا موعد مع المشكل الطائفي، و أصبح يسيراً على دوائر الاستكبار العالمي أن تزفَّ إلينا من خلاله كافة مخططاتها، و تتسج على منواله كُبرى

مؤامراتها؟

أسئلة كثيرة يتعين وضعها في عين الاعتبار قبل أن
نمضي قدماً في بحث هذا السؤال الخطير في تاريخنا و
راهننا.

المقاربة التاريخية ضرورة

نقصد بالمقاربة التاريخية: توثيق أولى مظاهر الخلاف الإسلامي - الإسلامي، ورصد تحولاته عبر أطواره المختلفة؛ بقصد الوقوف على ثقلاته و تعبيراته وتوثراته أولاً بأول.

فالمقاربة التاريخية تضع المتلقي لخطاب الوحدة على مستوى من الفهم و الاستيعاب لظاهرة الخلاف بحيث يخفف من غلواتها البنيوي، و يجعلها قابلة للفهم و النقد، لولا أننا في العالم الإسلامي نجد أنفسنا الأمة الوحيدة غير القادرة على نقد الخطاب التاريخي.

ولعلَّ غياب السؤال التاريخي هو جوهر مشكلة نهضة المسلمين وسبب إخفاقهم؛ فإن ثقافة رفض التائب، و منع الدنو من السؤال التاريخي من شأنها أن تؤبد الخلاف الإسلامي- الإسلامي لقرون مديدة.

نفيدنا المقاربة التاريخية في تقويض مظاهر الأسطورة التي خضعت لها الصورة النمطية المتبادلة بين المتخالفين. فالمقاربة التاريخية تدفع باتجاه الاقتصاد في الخلاف، ذلك الضرب من التقويض المقاصدي الذي يوقف الباحثة أمام الحد الأدنى من الخلاف الذي تتبدد على هامشه حالة التضخم في طلب الخلاف و الانزواء، ويحصل في مقابل ذلك حالة التسامح في القبول بعناصر الاختلاف بدل التفسير؛ حيث إن مقتضى التسامح، التفسير في اعتبار ما من شأنه مخالفة المقصود من الائتلاف.

إنَّ إطلالة سريعة على أدبيات الصراع الطائفي

تُظهر إلى أيّ حدّ بلغ الإسراف في قبول الصُّورة
 التَّمطية عن الآخر المسلم، إلى حدّ طغت موارد
 الاختلاف الزائفة وابتلعت معها عناصر التوافق و
 التّلاقى التي هي من الأهمية بحيث يعظم على اللّيبس
 تجاوزها، لأنّها تمثل أعظم القيم الإسلامية. و لا نعتقد
 أنّ مسألة التّوحيد و التّبوء و المعاد و ما شابهها من
 باقي الأصول التي بها يكون المسلم مسلماً، هي دون
 سائر الأصول المعتبرة في ديننا الحنيف حتى لا يُلتفت
 إليها في المقام، أو يتذرّع بعدم كفايتها في بناء التّقارب
 المنشود و الوحدة المتوخاة.

تتيح المقاربة التاريخية إمكانية التّظنر إلى موضوع
 الخلاف بوصفه ثمرة لاعتمالات سياسيّة متراكمة، و
 صيرورة من التّشكّل التّقافي على خلفيّة الانزواء
 بالمذاهب و الطوائف و إحاطتها بأسوار منيعة لا
 تؤمن الحدّ الأدنى من الذّهاب و الإياب بين الطوائف

و المذاهب الإسلامية.

لقد فعلت السياسة الكثير في التاريخ الإسلامي، و ساهمت في تحويل المذاهب الإسلامية بوصفها مدارس للفكر و المعرفة و الاجتهاد إلى محميات مغلقة و مدن محروسة؛ إمعاناً في الثغور المذهبي، و مبالغة في تدمير الجسور بينها.

و إذا كانت السياسة قد فعلت فعلتها في التاريخ الإسلامي فلما لاتنهض سياستنا اليوم بتدارك خطأ الماضي و العمل على مدّ جسور الوصال بين المذاهب، و منح المجتهدين الحقّ في الاندماج في مناخ من التواصل كما سارت عليه العادة في حواضر العالم الإسلامي منذ أمد بعيد.

إن المتتبع لجملة الشبهات التي يحملها بعضنا عن البعض يلاحظ أنّها نأت بالخلاف عن حدود الأمر الطبيعي إلى حدود المبالغة و التخريف، و إذا كان التحقيق يصادم هذا النوع من التهريج الطوائفي، فإنّ

ضرباً من التسيان والتجاهل تؤمنه السياسات في
الأعم الأغلب، وتستفيد الحكومات ممّا في أيدي
الناس من صورة غمّلة على حساب التحقيق والنظر.
هكذا نجدنا مثلاً نحاكم بأثر رجعي^(١) - المواجهة
نصير الذين الطوسي في تعامله مع هولاء، ونعتبر
سقوط بغداد ثمرة لهذه المؤامرة التي لعب فيها ابن
العلقي دوراً بارزاً. ولكننا ننسى أن ابن العلقي كان
هو الشخصية الأكثر استقامة في دولة العباسيين، وهو
وحده - بحسب الفخري - من لم يغير، بل إنّه صاحب
فكرة شرح التهج حيث طلب من ابن أبي الحديد
المعتزلي التماس هذا المشروع الكبير^(٢). ويمكن

(١) في كتاب الفخري: ١٦٥: وهو مؤلفان، ليوطايب، محمد بن أحمد بن
العلقي البغدادي، وزير المستعصم بالله، الخليفة العباسي، اشتغل في صباه
بالأدب، ففاق فيه، وكتب خطاً طيباً، وترسل ترملاً طيباً، وكان ليلاً كريماً،
ورئيساً متمكناً يفرق بين الرتبة، خيراً بأدب التسمية، ممحاً للأدب، يقرأ
لأهل العلم، يقتني كتباً كثيرة نفيسة، وصف له الناس، منهم الصنّاعي مصنف له
المعاني، وهذا (أي: شرح نهج البلاغة) المصنف الذي ألف برصمده.

معرفة رأي هذا الأخير في ابن العلقمي الوزير في الشرح نفسه^(١). لكن وللأسف الشديد لم يبعثنا وازع البحث و التحقيق أن نتأمل في محاولة ابن العلقمي تجنب بغداد كارثة التدمير الوحشي المغولي؛ فإن اختزال سقوط بغداد فيه دورٌ سرّي لا بن العلقمي قد غفل عنه الكثير.

فهذا ابن خلدون حينما يصف قوة التار، يعتبرها الدولة الأقوى في العالم، بل لا وجود لأمة بهذه القوة منذ آدم عليه السلام. فهل كان يحتاج المغول إلى ابن العلقمي أو رجل أسير مثل الخواجة نصير الدين الطوسي حتى يتمكنوا من بغداد؟!

ولكن مع ذلك لم نجد أحداً وقف عند الطريقة التي تعامل بها ابن خلدون مع تيمور لآنك حسب ما يصف

(١) راجع: شرح النهج لابن أبي الحديد المعتزلي الشافعي ٨ : ٢٤٠، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار إحياء الكتب العربية.

هو نفسه ذلك في سيرته^(١). و هو حديث مطوّل جمع ابن خلدون مع تيمور لانسك، وأعطاه ابن خلدون معلومات جغرافية غاية في الخطورة عن المغرب، و كتب ذلك و ترجم فوراً إلى اللغة المغولية، و هي معلومات ليس من شأنها أن تفري أيّ غارٍ عسكريّ لغزو المغرب فحسب، بل تمكّنه أيضاً من فعل ذلك على أيسر السهل.

إنّ مقايسة سريعة بين علاقة الخواجة نصير الدين الطوسي الأسير مع هولاكو، و بين ابن خلدون الذي يروي لنا بنفسه كيف انحنى و قبل يد تيمور لانسك، و أظهر له من التذلل و الدونية ما لم يجد مندوحة من وصفه بنفسه، تعطينا صورة عن التعاطي المزدوج مع التاريخ الإسلامي، و هذا النوع من التحقيق التاريخي يوجب استبعاد مدّ الجسور بين المختلفين.

(١) كما هو مطوّل في آخر جزء من كتاب العبر.

وقس ذلك على فرية التآمر الصفوي، الذي باتت اليوم شعاراً ثقيلاً راسخاً في دنيا إعلامنا كالطود الأشم. بينما الغور البسيط في التحقيق التاريخي يكشف عن أن الصفويين ليسوا سوى تلك الفرقة الصوفيّة التركيّة الأردبيلية التي تبنت التشيع، وفتحت المجال للدور العربي في كثير من القضايا.

فالتشيع الصفوي هو بالأحرى التشيع العربي، حيث نجد أن ما من دولة في تاريخ إيران مكنت العرب من النفوذ، ومنحتهم مناصب عليا في الحكم كالذوّة الصوفيّة. إن المقاربة التاريخيّة لجملة الشبهات التي يستقوي بها إعلام التفريق المعاصر ضرورة منهجيّة ■ استراتيجيّة للتخفيف من وطأة الخلاف، و على الأقل يرفع الخلاف إلى قاب قوسين أو أدنى من الممارسة العلميّة و أخلاقية الحوار بين المختلفين، و لا يهدم أسس التواصل المطلوب بين المسلمين.

المقاربة الأصولية

إشكالية القطع

انتهر هذه الفرصة كي أبدي رأياً في هذا الجدل الذي سيتيه بنا إلى ما لا تحمد عقباه، إن لم نستحضر الحكمة ونحكم العقل ونتقي الله في فتنة لها رجالٌ شدادٌ تأخذهم العزة بالإثم، وهم - وربك - لا يرفعون.. وليس ذلك أن المرء ليس مطالباً بإحقاق الحقّ و الذود عن حمى الثقلين الذين جعلهما الله تعالى عصمة المسلمين من الضلالة.. لكن لا بدّ من أن يحكم النقاش الرغبة الصادقة في المعرفة، و الخلق الرفيع في الحوار، فليست الصراحة هي المشكلة في البين، بقدر ما أن

المشكلة في القلوب حينما تعميها المكابرة، ويتراخى
الوازع الدِّيني والأخلاقي، ويضمّر الإحساس
الإنساني الذي يجعل الإنسان لا يدري متى وقع على
الفتنة و متى تقع عليه.

و من المؤكد إنَّ الهدف من النقاش و المناظرة—
بغض النظر عن الشروط العلميّة و الأخلاقيّة التي يجب
توفرها فيمن ينوي الخوض في هذا الميدان— لا بدّ أن
يكون متجهاً إلى تعزيز موقف الأمة و وحدة
المسلمين.

فحينما أناقشك— أخى المسلم— سلفياً كنت أو
غير ذلك، فالغاية أن أجعلك تتعرّف على آراء من
كفرتهم عدّواً بغير علم. لكى أقول لك: أنا مسلم
مثلك، فلنتعاش و نحبّ بعضنا البعض، ونعبّد ربنا
حتّى يأتينا اليقين.

إنَّ علماء الأصول وإنَّ كانوا قد تحدّثوا كثيراً عن

القطع بوصفه حجة، ولكن لا يكفي هذا عزيزي المسلم؛ لأنه في كثير من الأحيان لا يكون الطريق الذي من خلاله حصل القطع مشروعاً، فلا تعني الحجج الذاتية للقطع عدم المواخذه على الطريق غير المشروع الذي سلكه صاحب القطع. فأمثال القطع و غير السوي في قطعه من ناحية الطريق في حكم الجاهل الذي يجب عليه أن يحتاط لنفسه بالرجوع إلى العالم متى لم يكن في ذلك حرج؛ لأن أمثال هؤلاء قد يحصل لهم القطع عن طريق الأطروحة وتقيضها سواء بسواء.

غير أنه لا بأس بالحديث عن أن القطع المتبر في المقام قد قال به الفقهاء و الأصوليين لجهة تناسب مع التسهيل و رفع الحرج؛ حيث كان مجال الفقه هو الظنون المتبرة التي تحتل المساحة الكبرى في مجمل الأحكام بعد الاتسداد.

فالشارع المقدس لعدله و حكمته عبّدنا بهذه
الظنون دفعا للهرج. وحيث ليس في الوسخ إحراز
الواقع، فكان القطع هاهنا بمنزلة الواقع كما لا يخفى.
غير أن القطع في مجال الاعتقاد ليس له إلا طريق
الدليل. ولكن أي دليل؟

هل يقال: إن الدليل في المقام هو البرهان؟

من قال ذلك؟

نعم القرآن يقول: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ﴾^(١)، لكن البرهان هنا لا يعني بالضرورة
البرهان المنطقي الذي يقابل صنوف الحجج التي تقوم
على غير القياس البرهاني بالضرورة؛ لأن المتلقي
المفترض في خطاب الوحي هو الإنسان ككل الإنسان،
بكل مستوياته الإدراكية.

وكل متلق محاسب يقطعه من ناحية الوسيلة

والطريق الذي يتوسَّل به للوصول إلى الواقع؛ حيث إنَّه مكلف بأن يستشير دفاثن عقله قدر الوسع. لكن لا يخفى أنَّ من ضروب القطع ما خالف الواقع، فيكون صاحبه بمنزلة الجاهل، وهو ما يُسمَّى بالجهل المركَّب. وقد حار المناطقية في أمر الجهل المركَّب، هل هو من ضروب العلم أو الجهل؟ والحق أنَّ هذه الحيرة راجعة إلى الزاوية التي ينظر من خلالها إلى مسألة الجهل المركَّب. والمسألة في اعتقادنا نسبية بامتياز؛ فالذي غلب عليه الذوق المنطقي جعله من أقسام الجهل، والذي غلب عليه الذوق الفقهي جعله من أقسام العلم. وعليه فالجهل المركَّب من الناحية المنطقية جهلٌ في جهل، وإن كان في نظر الفقه ضربٌ من العلم والقطع. فالمنطقي يستحضر الواقع الوجودي على نحو الحقيقة، سواء أكان الوجود ذهنياً أم خارجياً. فالقطع الذي يخالف الواقع هو جهل، فكان

الجاهل هنا جهل مرتين بالمطلوب؛ جهل بالمحمول،
وجهل بحقيقة الجهل بالمحمول.

فمن قال - مثلاً - لمؤمن: إنك كافر، فهو جاهل
بحال المؤمن في الواقع، وجاهل أنه يكون جاهلاً. ولذا
فهو قد جهل مرتين، وإن شئت فقل: ظلم مرتين،
بخلاف الجهل البسيط فإنه جهل مرة واحدة بالمحمول،
يلزمه علم بالجهل بالمحمول.

و كيف كان، فعلى الأقل لن يكون الجهل المركب
في مجال الاعتقاد علماً. فالخوارج الذين طلبوا الحق
فلم يصبوه، كان التشديد عليهم ليس بأقل ممن طلب
الباطل فأصابه؛ لجهة اعتبار التوايا، و حوربوا لما
حاولوا أن يرتبوا آثاراً عملية على جهلهم المركب.
فإن القاطع بكفر المؤمن يستتبع دمه وعرضه و ماله.

و من هنا تظهر أهمية استمرار النقاش، وبأن لا
يقطع المعتقد في مجال المناظرة إلا بدليل؛ لأن منهج

الرسول ﷺ في الدعوة كان كما يُشير القرآن إلى ذلك:

﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَ
 إِنَّا أَوْ إِبْنَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١).

وحتماً لم يكن الرسول الأكرم ﷺ يشك مقدار ذرة أو
 أدنى في مضمون رسالته، لكنها قوانين التواصل
 والحوار تفرض أن يخرج المناظر عن قطعه، لنقل
 الخروج المنهجي عن القطع، حتى يكون الحوار ممكناً.

إن الناظر في مجمل الوقائع التي ذهب ضحيتها
 أبرياء من البشر، حدثت بجهل مركّب. ومن هذا
 المنطلق احتاطت الشريعة الإسلامية في الدماء حتى في
 الحدود التي شرعها الله تعالى. ومن هنا - أيضاً - شدد
 الشرع على عدم اتباع الظن؛ كي لا نصيب قوماً
 بجهالة^(٢).

(١) سبأ: ٢٤.

(٢) إشارة إلى الآية الثامنة من سورة الحجرات.

المهم من كل هذا أن نعرف أن الحوار بين المختلفين يجب أن يستأنس بمباحث القطع استثناساً يهذب العقول ويلطف النفوس، ويجعل المناظرة قائمة على الاحتياط في أحكام القيمة والتثبت والتبيين. فإذا أدركنا ذلك، كان لا بد من الحديث عن الغاية الأخلاقية والدينية والإنسانية التي توطر الحوار المذهبي، أعني: أن يكون المتناظران يريدان دينياً وجه الله في إحقاق الحق، فلا حيلة مع الله أمام من يحاول ركوب متن المكابرة والمراعاة.

وأمّا الغاية الأخلاقية، فهي أن يكون الحوار والمناظرة هادفة إلى تهدئة النفوس ونزع ما من شأنه تبييضها وتهميتها لتكون مطية للشيطان. وأمّا إنسانياً؛ فلأن إدراك الحقيقة والمعرفة مطمح إنساني على كل حال.

وعلى هذا الأساس يمكننا الحديث عن ضربٍ بدليل

من المناظرة، هي: «المناظرة المسؤولة». فأَيُّ ضربٍ من المناظرة يهدف إلى التخريب ونشر الكراهية والعداوة والتكفير... يكون خارجاً عن شروط ومقومات المناظرة المسؤولة. لذا فإن استغزازات البعض، وإمعانهم في السباب والشتم والتكفير، لن يثني الموالي الحقيقي لأهل البيت عليه السلام عن التمسك بالأخلاق الحميدة والهدف الكبير الذي ائتمنوا عليه.

وهناك من يستغل هذه الأخلاق الرفيعة، ويأس من تعفف أتباع أهل البيت عليهم السلام، لمواصلة التهريج الطائفي من طرف واحد، لكن أمثال هؤلاء لا يحسنون في صناعتهم سوى تكفير المسلمين. و مع ذلك، قلن نكفر أحداً، ولن نسيء لأحد...

فالذين امتلأت قلوبهم بأخلاق محمد وآل محمد عليهم السلام، ليس أمامهم من مندوحة ليقعوا في فخ من

هذه الفخاخ. فلا نحتاج المفاط إلا بمثل ما حاجج به محمد ﷺ المشركين و علي عليه السلام الخوارج؛ فما خاب من تمسككم بكم سادتي.

وليعلم كل منصف أن المشكلة ليست بين المذاهب الإسلامية بقدر ما هي مشكلة مع من فتح نار التكفير على من خالفه من المسلمين، بدون فقه وبيّنة.

إن الغائب في مقاربتنا لمسألة التقريب والوحدة هو المقاربة التاريخية القائمة على السؤال التاريخي الجذري، وأيضاً المقاربة الأصولية الناهضة على تفكيك مفهوم القطع وفلسفته، تلك الفلسفة التي أبدع فيها العقل الأصولي، لا سيما الإمامي، وحقق وفرع، لكن ضرورات التواصل وما نراه من نوازل من أحكام القطع تذهب حدّ إزهاق الأرواح البريئة، يقتضي مزيداً من التحقيق والبحث والتّظر. فكون الدماء عند أهل البيت ﷺ شديدة، تفرض تفصيلاً استثنائياً وجهداً

آخر مضاعفاً لبحث مسألة القطع، لا سيما ما كان من
جنس القطع الذي به يُكفر المسلم المسلم، و به
يستحلّ دمه ويستتهر بالحرمات.

الفهرس

٥	المقدمة
١٢	المقاربة التاريخية ضرورة
٢١	المقاربة الأصولية: إشكالية القطع